وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى /كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تحديات بناء الدولة في ليبيا ٢٠١١م ـــ٢٠١٦م

بحث تقدم به الطالب /محمد قاسم محمد عليوي

الى كلية القانون والعلوم السياسية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية

بأشراف

م.م. رعد علي عبيد

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

الاهداء

الى من جدع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

الى من كلت انامله ليقدم لنا لحظة سعادة

الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهدلي طريق العلم

الى القلب الكبير (والدي العزيز)

الى من ارضعتني الحب والحنان

الى رمز الحب وبلسم الشفاء

الى القلب الناصح بالبياض (والدتي الحيبة)

الى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة الى رياضين حياتي (اخوتي واخواتي).

الشكر والتقدير

في مثل هذه الحظات يتوقف اليداع ليفكر قبل ان تحظ بالحروف ليجمعها في كلمات ... تبعثر الاحرف وعبثا ان يحاول تجمعها في سطور سطورا كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف الا قليلا من الذكريات وصورة تجمعنا برفاق كانوا الى جانبنا ...

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطوتنا الاولى في غمار الحياة ونخص بالجزيل الشكر والعرفان الى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا والى من وقف على المنابر واعطى من حصيلة فكرة لينير دربنا الى الاساتذة الكرام في كلية القانون والعلوم السياسية ونتوجه بالشكر الجزيل الى الاستاذ .

م.م.رعد علي عبيد

المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١	الاية القرأنية	أ
٢	الاهداء	ب
٣	شكر وتقدير	ج
٤	المقدمة	١
٥	المبحث الاول: التحدي الامني	٤
٦	المطلب الاول: تحدي الارهاب	٥
٧	المطلب الثاني: تحدي الجماعات المسلحة	١٢
٨	المبحث الثاني: التحدي السياسي	١٦
المبحث الثالث: التحدي الاجتماعي		
٩	المطلب الاول: النزعة الانفصالية	٢٤
١٠	المطلب الثاني: التوجهات القبلية	٢٦
١١	الخاتمة	٣١
١٢	المصادر	٣٢

المقدمة

تعرضت ليبيا شأنها شأن العديد من الدول العربية ودول شمال افريقيا لتسونامي التغيير الذي احدث تحولا كبيرا في تاريخ ليبيا السياسي والتي كانت خاضعة لحكم العقيد معمر القذافي لما يقارب ٤٢ عاما سطت خلالها القبيلة على مفاصل العملية السياسية بالشكل الذي حرم اغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي فضلا عن انفراد العقيد معمر القذافي وافراد قبيلته في ادارة دفة الحكم الى جانب حصر جميع الامتيازات بشخصه وافراد اسرته الامر الذي ادى الى تدهور الاوضاع السياسية في البلاد رغم محاولته ادخال اصلاحات اقتصادية وذلك من خلال اطلاقه اشارات العودة الى النظام الاقتصادي واعتماده الوثيقة الخضراء لحقوق الانسان اذ ان تلك الاصلاحات لم منح الليبيين حقوقهم المدنية والسياسية مما ولد شعورا بعدم بالرضا بطبيعة الاصلاحات الاقتصادية التي وعد بها القذافي والتي ل تجد المناسبة لتنفيذها وفضلا عن ذلكفقد كانت هناك محفزات سياسية ودوافع اجتماعية واقتصادية داخل المجتمع الليبي دفعت الشعب الى اعلان ثورته والمتمثلة بالكبت السياسي والتمايز المناطقي والحرمان الاقتصادي الذي زاد من حدة الصراع بين مناطق شرق ليبيا وغربها ولعل هذا ما يفسر سر انطلاق الثورة في المناطق الشرقية للبلاد وفي الواقع كان للاخطاء التي وقع فيها القذافي اثرها في تصعيد الرأي العام الشعبي وقوى المعارضة ضده في ضوء ازمة التصعيد التي شهدتها الانظمة السياسية في المنطقة العربية ودول شمال افريقيا ولا سيما مصر وتونس والتي ادت الى انطلاق الثورة الليبية في ١٧ شباط والتي اثارت ردود فعل القوى الدولية والاقليمية في مقدمتها الدول الافريقية وذلك لخصوصية العلاقة التي تربطها بالعقيد معمر القذافي .

اهمية البحث: تكمن اهمية الموضوع في ارتكازه على الاسس النظرية التي توفرها اهم نظريات العلاقات الدولية السائدة المهتمة بالترويج للامن الانساني ومحاولة صبها وفحصها لاثر التهديدات والرهانات الامنية التي تحملها التحولات الاقليمية الراهنة بما يخدم تخصص الدراسات المغاربية مما يجعل الموضوع مفيدا ليس فقط في دراسة الامن الانساني في منطقة المغرب العربي وانما كذلك التركيز على المقاربات النظرية ربط الممارسة بالتنظير .

اهداف البحث: المساهمة في فهم واستيعاب طبيعة التحولات الاقليمية الراهنة وكيفية تأثيرها على الامن الانساني في المنطقة المغرب العربي على ضوء الحالة الليبية والتواكب مع متغيرات الواقع الاقليمي الراهن بأعتباره معيارا تختبر حياله المقاربات النظرية والممارسات وتجو الدراسة لايجاد اليات كفيلة لتعزيز الامن الانساني في المغرب العربي

اشكالية البحث: يعالج الموضوع محل الدراسة اشكالية تتمحور حول علاقة ذات اهمية متناهية في فهم واستيعاب الرهانات والتهديدات التي تفرضها التحولات الاقليمية الراهنة وانعكاسها على الامن الانساني في منطقة المغرب العربي بتسليط الضوء على الحالة الليبية المتأصلة في ما اذا كانت التحولات الاقليمية الراهنة تفرض وتنطوي على تهديدات امنية مربكة من حيث مصادرها وطبيعتها فأن ادراكها يشكل بوادر استباقية لوضع الامن الانساني في سلم اولويات سياسات منطقة المغرب العربي كلما اتجه الاعتماد على تدخل المؤسسات الدولية في ليبيا كلما ساعد في ارساء اليات وبناء استراتيجيات لتحقيق الامن الانساني في ليبيا

منهجية البحث: يقتضي منا موضوع الدراسة الاعتماد على المنهج التاريخي في جذور مفهوم الامن الانساني وكذا لتبيان الابعاد التاريخية التي كانت وستضل محددا للامن الانساني في منطقة المغرب العربي وتحديد الخلفية التاريخية لبعض التهديدات بهدف الاحاطة بضمنيات الظاهرة موضوع البحث .

المبحث الاول

التحدي الامني

واجه ليبيا بعد اربع سنوات من الاطاحة بنظام القذافي نتيجة تحديات امنية وسياسية وازمات اقتصادية جعلتها قبلة لما يعرف بتنظيم الدولة الاسلامية حيث اصبحت القضية الليبية مثار جدل في المحافل الدولية . وتعثر المساعي الاممية من ايجاد حل نهائي لازمة الانقسام السياسي والصراعات العسكرية التي تعصف بالبلاد حتى اللحظة لا سيما بعد رفض مجلس النواب الليبي المنحل تشكيله حكومة الوفاق الوطني المنبثقة عن اتفاق الصخيرات برعاية الامم المتحدة وانقسام المؤتمر الوطني العام في طرابلس بشأن ذلك الاتفاق .

المطلب الاول

تحدي الارهاب

وجد تنظيم ما يعرف بالدولة الاسلامية في البيئة الليبية ارضا خصبة للنمو والتمدد الامر الذي اثار فزع الغرب ولا سيما الدول الاوربية التي باتت على بعد ثلاثمائة كيلو متر فقط من معقل تنظيم الدولة على الشواطىء الليبية حيث تفاقم القلق الغربي بعد الهجمات المتكررة التي شنها التنظيم على حقول وموانىء النفط في محاولة للسيطرة على منطقة الهلال النفطي التي تضم اربعة موانئ رئيسية بما فيها ميناء السدرة اكبر الموانئ الليبية وتزود تلك الموانئ الدول الغربية صاحبة العقود الدائمة لاستخراج وتسويق النفط الليبي كالولايات المتحدة الامريكية وايطاليا والمانيا واسبانيا والمملكة المتحدة[1].

باتت نية التحالف الدولي للتدخل عسكريا في ليبيا تحت شعار "محاربة الارهاب" معلنة خاصة بعد تصريح وزيرة الدفاع الايطالية "روبرتا بينوتي" في الثامن والعشرين من يناير /كانون الثاني ٢٠١٦ ان التحالف سيمضي قدما في محاربة تنظيم الدولة في ليبيا رغم تأخر تشكيل حكومة الوفاق الوطني الليبية ، مع السعي لان يكون التدخل بناء على طلب من السلطات الليبية لكي لا يبدو غزوا غربيا كما يسوق لذلك التنظيم حسب قول بينوتي التي اكدت ان ايطاليا ارسلت مؤخرا طائرات حربية الى قاعدة ترابانى الجوية"في جزيرة سيسيليا الايطالية ، اضافة الى وجود قوات بحرية ايطالية منتشرة في البحر المتوسط

مقدمات التدخل في ليبيا تلوح في الافق: بالنظر الى تصريحات مسؤولين اوربيين وامريكيين خلال الاسابيع القليلة الماضية يوجدتوجه لتهيئة الرأي العام الغربي لصراع وشيك حيث نقل موقع وزارة الدفاع الامريكية عن رئيس الاركان المشتركة للجيش الامريكي الجنرال " جوزيف دنفورد" ان الحاجة اصبحت ملحة لاتخاذ قرار بشأن حاسم لمحاربة تنظيم الدولة في ليبيا ، وهو تصريح جاء عقب لقائه مع نظيره الفرنسي في الثاني والعشرين من يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ . واعتبر دنفورد ان هناك

(1) جريدة كورير ديلا سورير الايطالية بتاريخ: ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦، http://corriere.it/esteri/16

خشية ان تصبح ليبيا منطلقا لقيام تنظيم الدولة بأنشطة اخرى في افريقيا[١].

وتعتزم فرنسا العضو الفعال في التحالف الدولي في الحرب على تنظيم الدولة نشر ٣٥٠ من افراد قواتها ليضحوا الى ٣٥٠٠ اخرين منتشرين في منطقة الصحراء الكبرى بشمال افريقيا فضلا عن قواعدها العسكرية هناك وطائراتها بدون طيار [٢].

وخلال العامين الماضيين لم يكد يتوقف صوت الطائرات بدون طيار التي يستخدمها الاتحاد الاوربي لجمع معلومات استخباراتية عن عمليات ارهابية عن عمليات التهريب واستطلاع المواقع العسكرية على طول الساحل الليبي بل استهدفت غارات جوية امريكية قيادات التنظيم في ليبيا اكثر من مرة وكانت اخرها الغارة التي قتل فيها ابو نبيل الانباري زعيم التنظيم الدولة في مدينة درنة بشر في ليبيا في الثالث والعشرين من تشرين الثاني من سنة ٢٠١٤ ، حسبما صرحت به وزارة الدفاع الامريكية انذاك[٣].

وفي حزيران ٢٠١٥ اعلن البنتاغون مقتل مختار بلمختار في غارة نفذتها طائرة امريكية بدون طيار في مدينة اجدابيا الساحلية بوسط ليبيا ورغم ان حكومة عبدالله الثني المنبثقة عن برلمان طبرت المنحل بشرقي ليبيا اكدت الخبر في بيان لها الا ان مواقع جهادية نشرت بيانا قالت فيه انه منسوب لما يعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي ينفي فيه مقتل بلمختار وفي سياق الاعداد العسكرية اشار موقع وزارة الدفاع الامريكية الى وجود مفرزة من القوات الامريكية على الارض في ليبيا بغرض التواصل مع قوات ليبية والانخراط معها في استعدادات عسكرية([٤]) في سعي امريكي للاحاطة بخريطة القوى العسكرية على الارض وقد شوهد افراد المارينز الامريكيين في قاعدة الوطبة الجوية (١٧٠٠ كيلومتر جنوب غرب العاصمة طرابلس ويسيطر

([١])موقع وزارة الدفاع الامريكية بتاريخ ٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ ،
http://www.defense.gov/news/news.transcripts

([٢])موقع وزارة الدفاع الامريكية بتاريخ ٢٢ يناير /كانون الثاني ٢٠١٦ ،
644243/dunford -http://www.defense.gov/news/news.transcripts-article-view/article
discusses

(٤) صحيفة واشنطن بوست بتاريخ ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥ ، post http://www.washington
.com/world/national security

([٤])موقع وزارة الدفاع الامريكية بتاريخ ٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ ، http://www.defense.gov

على القاعدة قوات من غرب ليبيا تعرف بأسم جيش القبائل وهي موالية لمجلس النواب المنحل المنعقد في طبرق . كما تم ارسال عناصر كوماندوز امريكية وبريطانية (قوات خاصة) الى ليبيا لغرض المراقبة وجمع المعلومات الاستخباراتية [1].

يقوم تنظيم الدولة في ليبيا بعمليات عديدة تحفز التدخل الخارجي لوقف تمدده حيث استهدف يوم السابع من كانون الثاني ٢٠١٦ في مدينة زلتين (١٥٠ كيلومتر شرقي العاصمة طرابلس) معسكر تدريب للشرطة اثناء تجمع مدربين تابعين لجهاز خفر السواحل بالاضافة الى البوابة الشرقية لبلدة راس لانوف بمنطقة الهلال النفطي عقب الهجوم الذي شنه التنظيم في الرابع من كانون الثاني ، مطلع العام على مينائي السدرة وراس لانوف المنشأت النفطية ادت المواجهات المسلحة بين الطرفين الى اشعال النيران في خزانات النفط بعد ان سيطر التنظيم على بلدة ابن جواد الواقعة غربي ميناء السدرة بثلاثين كيلومتر وبخمسة وثلاثين كيلومتر شرقي بلدة النوفلة المعقل الثاني للتنظيم بعد مدينة سرت ونشر التنظيم انذاك صورا لاربعة من منفذي الاقتحام الاول لميناء السدرة ، ثلاثة منهم من ذوي البشرة السمراء وهذا يدل على صلة التنظيم وتواصله مع الجماعات المسلحة في افريقيا . لم يكن الهجوم على منشأت نفطية بجديد ففي نهاية عام ٢٠١٤ وبداية ٢٠١٥ شن التنظيم هجمات قتل فيها ليبيون واجانب ابرزها الهجوم على حقول النفط كحقل الواحة والمبروك والباهي بوسط ليبيا ، وخلال الفترة ذاتها هاجم عدد من البوابات الامنية الواقعة بين مدينتي سرت ومصراتة وطرابلس وجنوبا على الطريق المؤدي الى مدينة سبها .

سرت، مسقط راس معمر القذافي وفيها قتل على يد الثوار عام ٢٠١١ ، وكانت اخر المدن التي حررها الثوار من قبضة كتائب القذافي انذاك ، ومنذ ذلك الحين وحتى الان لم تبسط اي من الحكومات الانتقالية المتعاقبة سيطرتها على المدينة التي تبعد عن العاصمة طرابلس حوالي ٤٥٠ كيلومتر واكتفت رئاسة الاركان بارسال كتائب مسلحة للتمركز في معسكرات حول المدينة وسكان سرت خليط من قبائل الفرجان والقذانفة والمودان ورفلة والعمامرة وقبائل من مصراته ، وكان كثير منهم مؤيدين لنظام القذافي ومستفيدين منه ، خاصة في الوضائف والخدمات التي حضيت بها المدينة ، وقد اصبحت جاذبة وحاضنة لعناصر تنظيم الدولة من كل حدب وصوب مستغلين الفوضى والانقلاب الامني في البلاد بعد تفاقم الصراعات المسلحة التي اعقبت انطلاق عملية الكرامة العسكرية بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر عام ٢٠١٤ وفي نهاية عام ٢٠١٤ اصبحت سرت اهم معاقل التنظيم ليس في ليبيا فحسب بل في شمال افريقيا قاطبة .

([1]) صحيفة الشرق الاوسط بتاريخ ١ ديسمبر /كانون الثاني ٢٠١٥ العدد ١٧، http://awsat.com

استقوى التنظيم هناك بابناء المدينة العائدين اليها مؤخرا والذين كانوا ضمن كتائب القذافي وفروا منها حيث دخلها الثوار عام ٢٠١١.

اشتد عود التنظيم بعد انظمام المهاجرين (المقاتلين الاجانب واغلبهم من تونس والجزائر والمغرب والعراق واليمن ومصر والسودان ودول افريقية اخرى) حيث وجهت قيادة التنظيم في ليبيا دعوة لاتباعه الاجانب للتوجه الى ليبيا تحت شعار "باقية وتتمدد" مستغلين الفراغ الامني على الحدود وعمليات تهريب البشر عبر الصحراء والشواطئ الليبية ، ويتضح ذلك جليا من خلال تصريحات مصورة كتصريح اي محمد الانصاري وهو من قيادات التنظيم في ليبيا الذي يدعو من يصفهم "بالمجاهدين" بالهجرة الى ليبيا والانظمام الى صفوف الدولة الاسلامية ويتراوح عدد افراد التنظيم في ليبيا بين ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ حسبما ذكر تقرير امني صادر عن مجلس الامن بالامم المتحدة في التاسع عشر من نوفمبر /تشرين الثاني الماضي[١].

بعد انضمام مئات المقاتلين الاجانب الذين ثبتوا اقدامهم في ليبيا خاصة بعد تكثيف التحالف الدولي وبريطانيا وفرنسا وروسيا ضرباتهم الجوية ضد معاقله في مدينة الرقة ومناطق اخرى داخل سوريا .

تابعت المنظمات الغربية التطورات الخاصة بتمدد التنظيم وبث وسائل عبر وسائل الاعلام الغربية تفيد بأن التنظيم من معقله بمدينة سرت يوجه الساحلية يوجه انظاره على اوربا بعد ان بات على بعد ثلاثمائة كيلومتر من شواطئها ومن بين تلك الرسائل نشر معلومات تؤكد اقدام تنظيم الدولة في سرت منذ تشرين الاول الماضي على تدريب عناصره على قيادة الطائرات المدنية من خلال غرفة ملاحة جوية تحاكي قمرة القيادة في الطائرات المدنية[٢]. وهو ما يطرح التساؤل حول كيفية حصول التنظيم على هذه التقنية . فالتنظيم يسيطر على قاعدة القر ضابية الجوية بالكامل في سرت منذ يونيو /حزيران الماضي بعد انسحاب الكتيبة ١٦٦ التي ركلفتها رئاسة اركان المؤتمر الوطني العام بأستعادة السيطرة على مؤسسات الدولة التي سقطت في قبضة التنظيم هناك .

---

(١) تقرير امني صادر عن مجلس الامن بالامم المتحدة بتاريخ ١٩/تشرين الثاني ٢٠١٥ ، http://www.global security.org/security/library/report/20

(٢) موقع محطة فوكس نيوز بتاريخ ٥ ديسمبر/كانون الثاني ٢٠١٥
http://www.foxnews.com/world/2015/12/04/isis-takes،.

وارجع قادة الكتيبة الانسحاب لنقص الدعم المقدم لها فضلا عن سقوط كثير من افرادها خلال المواجهات مع التنظيم ، بل ان غالبيتهم قتلوا جراء عمليات التنظيم النوعية التي اصطادتهم تباعا من خلال المباغتة واقتحام معسكراتهم ليلا وزرع الالغام وتنفيذ الهجمات الانتحارية بسيارات ملغمة .

اصبحت اوربا ضمن هذا الوضع الميداني في نطاق الاهداف المحتملة للتنظيم طبقا لتقييم امني اعدته مؤسسة كويليام للابحاث ، حيث يسيطر التنظيم حاليا على طائرات ومنظومات طيران خلفها نظام القذافي في القاعدة الجوية كما ان تحصنه بين الاحياء السكنية صعب محاولات استهدافه منفردا [1]. بل ان التنظيم خلال الاشهر القليلة الماضية اكتيب مزيدا من الارض والمواقع شرق سرت وغربها وجنوبها وهو ما صرح به كل من محمد الحصان امر الكتيبة ١٦٦ وكمال فريوان ، امر فرق تأمين حواجز التفتيش بين سرت ومصراته واكده شهود عيان على الارض في مدينة سرت .

ويبدو واضحا طموح التنظيم في التمدد انطلاقا من موقع ليبيا الاستراتيجي وطبيعتها الجغرافية ، فليبيا هي الدولة الوحيدة بعد سوريا لاوالعراق التي يسيطر فيها التنظيم على مناطق بأكملها وهي تلك المناطق الممتدة من منطقة الهيشة ،حوالي مئة متر غرب سرت ثم سرت بالكامل مرورا ببلدتي مرورة خاصة تلك الواقعة جنوبي ابن جواد والسدرة وراس لانوف كحقول الواحة والمبروك والباهي ولا يمكن الحديث عن النفط الليبي دون ذكر اهميته القصوى بالنسبة للدول المستفيدة منه وعلى رأسها ايطاليا والمانيا واسبانيا والمملكة المتحدة واليونان والولايات المتحدة الامريكية اضافة الى الصين.

خلال اشهر النصف الثاني من عام ٢٠١٥ توجه الى سرت ايضا عناصر من التنظيم الفارون من مدينة درنة بشرقي ليبيا بعد ان خسروا معركتهم هناك في يوليو /تموز الماضي ، عندما تمكن مقاتلو مجلس شورى مجاهدي درنة من اخراجهم من درنة ، ففر منهم من فر الى سرت وبقي منهم في مدينة الفتاح الجبلية على بعد حوالي ثلاثين كيلومتر جنوب شرق درنة وتعتبر الفتايح منطقة اشتباكات بين الطرفين ، اما في بنغازي فيقاتل عناصر التنظيم ضد عناصر حفتر خاصة في احياء رئيسية كالليثي والصابري ، وقد اعطى وجودهم في بنغازي مسوغا لحفتر لرفع شعار "محاربة الارهاب" رغم ان قواته منخرطة في قتال ضد فصائل اخرى كمجلس شورى ثوار بنغازي ، كما ان عملية الكرامة نفسها اعطت مبررا لتنظيم الدولة للنمو وجذب مزيد من المقاتلين الى صفوفه .

([1]) تقرير امني من اعداد مؤسسة كويليام للابحاث بتاريخ :٧شباط/٢٠١٥ ، http://www.quilliam foundation.org

ينظر الغرب الى نمو تنظيم الدولة بحذر شديد ، فالعقلية الامنية الغربية بعد هجمات ١١سبتمبر/ايلول ٢٠٠١ ، لا تستبعد على من يفجرون انفسهم في سيارات ملغمة ان يفجروا انفسهم في طائرات ، طالما ان ذلك يتفق مع قناعاتهم وسعيهم لالحاق اكبر قدر ممكن باعدائهم . والحديث هنا ليس عن طائرة اف ١٦ او ميغ ٣١ ولكن عن طائرات مدنية او تجارية ايضا ، فلو اقلع انتحاري بطائرة من سرت ليفجرها في الفاتيكان على سبيل المثال ، فلن يستغرق الامر سوى ساعة ونصف لعبور البحر المتوسط.

لقد تفاقم التخوف الغربي من تفاقم ازمة المهاجرين غير الشرعيين الذين ينطلقون عبر البحر المتوسط من نفس الشواطئ التي يسيطر التنظيم على بعضها في ثلاث مدن ساحلية رئيسية في ليبيا وهي سرت وبنغازي ودرنة حيث اشارت تقارير امنية اوربية الى ان عشرات الالاف من المهاجرين السريين تمكنوا من الوصول الى شواطئ اوربا عبر البحر المتوسط خلال الاعوام القليلة الماضية حيث تمثل ليبيا بموقعها الجغرافي نقطة عبور مهمة بين اربا وافريقيا والشرق الاوسط ، ولم يقتصر التخوف على الرهبة من عقيدة التمدد التي ينتجها التنظيم فحسب والتي لا تستثني اوربا كما صرحت قيادات محسوبة على التنظيم في اكثر من تسجيل مصور كالمتحدث في مقطع ذبح الاقباط على شواطئ سرت الذي يقول في نهاية تسجيلهم ان غايتهم روما مشيرا اليها بسكين موجه صوب البحر المتوسط بل ان مسألة استقطاب مقاتلين للالتحاق في التنظيم في معقله الجديد ايضا تؤرق الدول الاوربية خاصة الدول التي بها مواطنون مسلمون كثر كفرنسا وبلجيكا وهولندا وايطاليا ولا سيما بعد تفجيرات باريس التي ثبت في التحقيقات التي تلت انتقال من يعتقد انه العقل المدبر لها عبدالحميد ابا عود بين بلجيكا ومغقل التنظيم في سوريا عدة مرات .

وتشير تقارير امنية تتبادلها مؤسسات الاتحاد الاوربي الى ان مسؤولين غربيين يحثون دول التحالف الاوربي على ضرورة التصرف حيال التصاعد العنف والانهيار الامني والسياسي الذي تعاني منه ليبيا ومواجهة خطر تمدد تنظيم الدولة خاصة بعد تعثر المساعي الدولية لاقناع كافة فرقاء الازمة الليبية بالقبول بحكومة الوفاق الوطني [1]. ولعل مؤتمر روما الدولي بشأن ليبيا في الثالث عشر من ديسمبر/كانون الاول الماضي ، الذي شهد تمثيلا لاكثر من اربعين دولة اضافة للاتحاد الاوربي والاتحاد الافريقي والجامعة العربية والولايات المتحدة الامريكية دليل مباشر، حيث خلص الى قرار بدعم حكومة الوفاق الوطني المنبثقة

(١)صحيفة واشنطن بوست بتاريخ ٢٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦ ، post http://www.washington.com/world/national security

عن اتفاق الصخيرات والتلويح بفرض عقوبات على من يعارضون تنفيذه والالتزام برفع حظر الاسلحة عند طلب حكومة الوفاق الوطني وتقديم المساعدات العاجلة لمؤسسات الدولة وخاصة المساعدات الانسانية والمساعدات في محاربة تنظيم الدولة بالاضافة الى مجلس الامن الدولي في الثالث والعشرون من ديسمبر/كانون الاول.

المطلب الثاني

تحدي الجماعات المسلحة

ثانيا: طبيعة جماعات العنف وتأثيرها في المشهد السياسي والامني الليبي

ساهمت الضروف الامنية المتردية بشكل كبير في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي في ظهور جماعات العنف المسلحة ، وان كانت تلك المرحلة قد وفرت محفزات عدة لهذه الجماعات وتنامي دورها في المشهد السياسي والامني الليبي ، سوى انه يمكن القول ان السياسات الامنية التي لجأ اليها نظام القذافي طوال ٤٢ عاما لمواجهة التيار الاسلامي ادت دورا كبيرا في تحوله الى العنف وخاصة في دولة تهم في بيئتها القبلية وطبيعة اقتصادها الريعي النفطي في اضعاف جاذبية الاسلاميين كبديل سياسي[١].

لقد اصبحت ليبيا البيئة الحاضنة لاستقطاب الجماعات المتشددة ينتمي اغلبها الى تنظيم القاعدة او للاخوان المسلمين ، وتلقت هذه الجماعات دعما من دول عديدة مثل قطر وتركيا ما مكنها منتكوين ميليشيات مسلحة وفرض ارادتها على الارض بقوة السلاح ، ساهمت بشكل او باخر في تعثر المسار الديمقراطي في ليبيا مثل ميليشيا فجر ليبيا في طرابلس وانصار الشريعة في بنغازي التي بايعت تنظيم داعش[٢].

المعلوم ان ميليشيا فجر ليبيا منحازة الى التنظيمات الجهادية المتشددة وتسعى الى فرض سيطرتها على مؤسسات الدولة وعلى المنشأت الحيوية ، حيث صدت القوات الامنية هجوما مباغتا شنته نيليشيا فجر ليبيا للاستيلاء على ما يعرف بمنطقة الهلال النفطي اغنى مناطق البلاد بالنفط ، بحسب ما افاد مسؤولون عسكريون ناهيك عن مشاركتها العبثية ضد الجيش الوطني الليبي [٣].

---

(١) خالد حنفي علي " جماعات العنف الليبية و"الترانزيت"" الجهادي ، السياسة الدولية ، العدد:١٩٨،تشرين الاول/اكتوبر ٢٠١٤،ص١٠٢

(٢) الفرقاء في ليبيا يضعون شروطا تعجيزية للمشاركة في حوار "غداس" ، العرب ٢٠١٤/١٢/٨،
http://www.alarab.com/?id=39922>

(٣) القوات الحكومية تصد هجوما لمليشيا "فجر ليبيا" على المنطقة النفطية شرق البلاد ، سويس انفو (١٣ كانون الاول /ديسمبر ٢٠١٤)،
http://www.swissinfo.ch/ara/afp/>

تتوزع القوى المتنافسة في ليبيا بين تنظيمات سياسية ومجموعات مسلحة عديدة في توجهاتها الايدلوجية ومواقفها الفكرية وقدراتها العسكرية وتعد الكتائب والمليشيات المسلحة هي التي تمتلك القوة العسكرية والسياسية في البلاد وتضم العديد من التنظيمات اهمها الجماعات المسلحة الجهادية التي ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية وترفع شعارات تطبيق الشريعة، ورغم ان الجماعات الجهادية ادت دورا ملموسا في القتال ضد نظام القذافي ، بأنها مثلت في مرحلة ما بعد سقوطه عائقا امام عملية بناء الدولة[1]. تعد الجماعات الليبية المقاتلة احد ابرز الجماعات الجهادية المنخرطة في العمل السياسي واحد التنظيمات المسلحة التي تحمل فكر السلفية الجهادية[2]. بالرغم ان عبد الكريم بلحاج وهو اكثر الشخصيات النافذة من الجماعة قال انه تم حلها وليس لها وجود على الارض على اساس ان اعضائها انضموا تحت لواء الحركة الاسلامية للتغيير ، وانه يؤيد دولة مدنية ديمقراطية[3]. اما الجماعات الجهادية المسلحة الرافضة للانخراط في العمل السياسي برغم انها شاركت في القتال ضد نظام القذافي ، وهي جماعات ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية وتسعى الى تطبيق الشريعة بقوة السلاح ، مستفيدة من بيئة اقليمية تصاعد فيها دور التيارات الجهادية ، لا سيما مصر وتونس ناهيك عن ضعف الدولة الليبية وعدم قدرتها على نزع اسلحة الميليشيات . بسبب التأخر في بناء المؤسستين الامنية والعسكرية ورفض بعض الثوار المسلحين الانضمام اليها خوفا من تهميشهم في معادلة الثوار والسلطة المتنازع عليها . تحمل تلك الجماعات في مضمونها فكر تنظيم القاعدة وخاصة على صعيد التقارب الايدلوجي ومن ابرزها جماعة انصار الشريعة ، وكتيبة شهداء بو سليم ، والوية الشهيد عمر عبد الرحمن وجماعات التوحيد والجهاد وقد سعت تلك الجماعات الى فرض الشريعة بالقوة في بعض المناطق كدرنة خصوصا .

([1]) علي عبد اللطيف احميدة ، غياب الحوار الوطني في ليبيا : تحديات وعوائق ليبيا المستقبل ، ١٢ مارس ٢٠١٤ ، http://www.libya-al-mostakbal.org/newsclicked/463957

([2]) للمزيد من التفاصيل حول نشاة الجماعة الليبية المقاتلة ونطورها : ابراهيم منشاوي (الصراع يحتدم: مأزق الجماعات المسلحة في ليبيا) المركز العربي للبحوث والدراسات (٨ كانون الثاني /يناير ٢٠١٥) : http://www.acrseg.org/2390

([3]) محمد عبد الحفيظ الشيخ ، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة ١٧ فبراير في ليبيا ، شؤون عربية((الامانة العامة لجامعة الدول العربية– القاهرة)) ، العدد ١٦٠ (شتاء ٢٠١٤) ،ص٧٤

كما انها متهمة بالضلوع في اغتيال رموز نظام القذافي والهجوم على المصالح الغربية ، خاصة الهجوم على القنصلية الامريكية في بنغازي ، وتدريب المتطوعين الذاهبين الى سورية ، والتنسيق مع بعض الجماعات الجهادية في الاقليم ، ولا سيما تنظيم القاعدة في بلاد المفرب العربي[١].

ويعد محمد الزهاوي ، وهو احد ابرز عناصر جماعات العنف الليبية ، مسؤولا عن تنظيم انصار الشريعة في بنغازي وتنامي دوره في الساحة الليبية خلال ثورة السابع عشر من شباط /فبراير وبعدها ، وبدا ذلك جليا عندما هدد الزهاوي باستدعاء من سماهم اهل التوحيد من كل انحاء الارض لمواجهة حفتر ، خصوصا بعد ان اطلق ما سماه ((عملية الكرامة)) في شرق ليبيا في ايار/ مايو ٢٠١٤ ، لمواجهة التطرف والارهاب ، ويضم انصار الشريعة في صفوفه . بجانب الليبيين ، مقاتلين من جنسيات عربية اخرى خصوصا تونس والجزائر .

سياسيا ، يرفض الزهاوي الديمقراطية ، ويقطع بأنها تخالف الشريعة الاسلامية وينظر الى المشاركين في الانتخابات ،على انهم معادون للاسلام ، ناهيك بالهجوم على التيارات السياسية غير الاسلامية ، وبخاصة الليبرالية التي يساويها بالعلمانية التي هي مرادفة للكفر لديه ، وبالتالي يرى ان المسار السياسي بعد الثورة الليبية مجرد صنيعة غربية لابعاد البلاد عن الاسلام جدير بالذكر ان الزهاوي دعا الى افامة دولة اسلامية في شرق ليبيا ، حيث يرى ان مسألة تحكيم شرع الله منطلقا اساسيا لجماعة المسلمين وان تطبيقها يعد حدا فاصلا بين داري الكفر والايمان ، وبالتالي يربط بين تطبيق الدولة الليبية للشريعة الاسلامية وتخلي تنظيمه عن السلاح[٢].

ان نجاح المسار الديمقراطي في ليبيا يتوقف على نبذ الجماعات المتشددة للعنف والارهاب والقاء السلاح والانخراط في العمل السياسي والمساهمة في الحفاظ على امن المدن من منطلق انهم ليبيون يمكن ان تتحول طاقاتهم الى عمل نافع في تعزيز امن البلا وتطورها.

([١]) خالد حنفي ((خصوصية التيار الاسلامي في ليبيا)) الديمقراطية ، مجلة الاهرام ، العدد ٥٥ (نيسات/٢٠١٤) ، ص ٨٢-٨٥

([٢]) علي،((جماعات العنف الليبية والترانزيت الجهادي)) ، ص١٠٣

ثالثا: عوامل تعثر المسار الديمقراطي في ليبيا.

ترافقت العوامل الداخلية وبصفة خاصة الاعتمادات القليلة والمناطقية وما ترتب عليها من نشوء تشكيلات لجماعات تنتهج العنف ترجمة مضالمها مع بعض العوامل الخارجية المتمثلو بتقديم الدعم للقوى الخارجية في الصراع بين قوى سياسية وليبية لمصلحة طرف دون اخر ، مؤدية الى مزيد من تصاعد اعمال العنف وتفاقم الازمة السياسية في ليبيا جملة تلك العوامل كان لها اثر مباشر في تعثر المسار الديمقراطي.

- عوامل داخلية بينت مرحلة ما بعد سقوط النظام وضعية ليبيا على انه بلد عير مستقر وتسوده التنافسات السياسية وبدخول اللاد ما بين المجهول ومخاطر الفوضى.

المبحث الثاني

التحدي السياسي

هناك توافقات في الادبيات ذات الصلة بعلم السياسة وبالتنمية السياسية تحديدا ، بأن الاختلاف والتنوع هما جوهر الديمقراطية ، وذلك لكونها (الديمقراطية) المطلب الاساس للشعوب المقموعة عند انتفاضتها ضد العنف والاستبداد والاستئثار بالسلطة ومقدرات الدول من قبل فرد او جماعة او فئة او منطقة ولكن قد تنحرف الانتفاضات عن مساراتها عند التطبيقات العلمية(بقصد او بسبب القصور المعرفي او بسبب ما يمكن تصنيفه بعدم النضج السياسي) حيث يتحول الاختلاف الى خلاف (قد قد يحتد مداه الى درجة الاقتتال والتدمير الشامل لكافة مقدرات الدولة) ويتحول التنوع الى اقصاء (دون بذل جهود للمصالحة وجبر الضرر وتطبيق عدالة انتقالية فعالة) وذلك تحت ذرائع عديدة لعل ابرزها التشبث بسلوكيات ثقافة المنتصر/المحرر وازاحة الاخر للاستحواذ على الثورة ومقاليد الحكم . هذا بأحتصار شديد ما حصل للمشهد السياسي والامني الليبي عند التحرير وحتى وقتنا الحالي[1]. البعض يرى ان ليبيا شهدت ما يمكن وصفه شهور عسل في المسار الديمقراطي حين تجلى ذلك في اجراء انتخابات حرة ونزيهة وتوافقات في تشكيل حكومة . الا انها لم تدم طويلا نتيجة لتجاذبات واستقطابات وصراعات سياسية حادت عن سياق التداول السلمي للسلطة . كما ان معايير اختيار السلطة التنفيذية استندت على المحاصصة وليس الكفاءات وما العدد الضخم للحقائب الوزارية وتضمين وزارات لا داعي لها في المرحلة الانتقالية (كوزارة السياحة) مثلا وفي ضروف امنية واقتصادية عصيبة الا مؤشرا للانصياع نحو مراضاة اطراف على حساب المصالح العامة للدولة.

([1]) احمد علي الاطرش" جدلية العلاقة بين الدولة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا" ، مركز الدراسات المتوسطة والدولية ، مؤسسة كوانراد اديناور ، (khorad adenenauer stifung –kas) المانيا.

في نقديري وقد نوهت الى ذلك في حينه وعبر دة سبل بأن ما حصل وخاصة فيما يتعلق بأجراء الانتخابات التشريعية الاولى (المؤتمر الوطني العام) يعبر عن حالة مؤقتة وضرفية لمزاج عام لا يمكن تفسيره بسلوك انتخابي كما ان اقبال جمهور الناخبين على صناديق الاقتراع في تلك الاونة رغم محدوديته النسبية وهذا ما يحدث عادة في مراحل ما بعد النزاعات ازعم انه في مجمله يعكس حالة انفعالية ادت الى الاندفاع والتعاطف مع الثورة لاداء واجب وطني وليس لضمان حق يكفله القانون وتحتمه العملية الديمقراطية . ان تدافع عديد الناخبين في الطوابير للادلاء بأصواتهم في مراكز الاقتراع دون معرفة لمن سيصوتون هو اشارة واضحة لمثل هذه التصرفات ، بالمقابل ان ما شهدته ليبيا من عزوف حاد في نسبة المشاركة في الانتخابات التي تلتها (لجنة الستين ومجلس النواب والانتخابات البلدية) هو دليل قاطع على تنامي النضج السياسي والشعور بالندم وخيبة الامل اتجاه ممارسات من صوتوا لهم سلفا .

مع مراعاة صعوبة وتعقيدات المرحلة الانتقالية الناجمة عن ارث ورواسب الماضي وتداعيات حرب التحرير الا ان الاداء الهزيل والتعنت غير المبرر وعدم القدرة على تحمل المسؤولية الوطنية التاريخية من قبل بعض اعضاء المؤتمر الوطني المنتخبين والحكومات المنبثقة عن السلطة التشريعية من تشكلها (ساهم الى حد كبير في تردي الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا الى حد وصل الى مقربة تصنيفها بالدولة الفاشلة[1].

ولتجاوز تفاصيل ما حصل من اسباب ادت الى اشتباكات مسلحة ودمار وانقلاب امني وانهيار اقتصادي شرخ المجتمع وانتهاك للسيادة وانقسامات نجم عنها حالة مريبة وغير مسبوقة من ازدواجية السلطات (اي دولة واحدة من سلطتين تشريعيتين وقضائيتين وحكومتين) اجزم اذ ان الاغلبية استشعرت خطر وكلفة واضرار المضي قدما في هذا الاتجاه مما استدعى تدريجيا زحزحة المواقف المتصلبة (بفعل الضروف المصاحبة والضغوطات والمؤثرات المحلة والدولية) نحو التسوية السلمية للخلافات وهذا يتطلب قراءة متخصصة لمجريات المفاوضات (غير المباشرة) الحاصلة برعاية الامم المتحدة ومدي وتناغم وتماهي الوساطات والمصالحات المحلية معها .

([1]) ماجد ((تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر)) ص١٦.

اذا ما استحضرنا التاريخ فلا نجد نزاع (داخلي او بيني او دولي) حسم نهائيا بلغة الاستقواء بالسلاح ، وان حصل ذلك لصالح طرف فأنه عامل متغير لان التعامل تم مع النتائج وليس مع المسببات وبالتالي يكون مآله التهدئة المؤقتة وليس الحسم عبر التواصل الى حل النهائي . فالنزاع له هيكل او بنية تفاعلية مع البيئة المحيطة ومع الضروف المصاحبة له كما ان التسوية (الدبلوماسية تحديدا) تقتضي توافر جملة من العناصر الجوهرية لتحقيق الاهداف المرجوة للنجاح([1]).

بالنسبة لحالة ليبيا وقبل تسليط الضوء على اهم معوقات التسوية السلمية للنزاعات الدائرة ينبغي التنبيه الى ما يلي:

١- بأن ليبيا في مرحلة وصلت الى حد التقاتل مما يستدعي التفاوض المباشر وليس الحوار

٢- ان تعدد جهود التسوية والمبادرات والوساطات دون تنسيق فيما بينها في اطار موحد يشكل خطرا محدقا على امن واستقرار ليبيا ، لانه يطيل من امد الصراع ويعيق اي تقدم ملموس نحو تسوية جذرية ونهائية للقضايا الخلافية العائقة .ان هذه الجهود يجب ان تكون مكملة وداعمة للهيكل التفاوضي الرئيسي لا منفصلة عنه وذلك لتفادي الوقوع في مطب هذه المعضلة .

في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ ليبيا ارى ان جهود الوساطة لتسوية النزاع الليبي يجب ان تضع في الحسابات جملة من الاعتبارات يمكن حصولها وبلورتها وفق السياق التالي:

من اهم عناصر الخلافية في ادبيات علم تسوية النزاعات هو التوقيت المناسب لتدخل الطرف الثالث (الوسيط) البعض يرى ضرورة التدخل في مرحلة مبكرة من عمر النزاع. وذلك لكي يتسنى لجمه بسهولة وتفادي تفاقمه والبعض الاخر يعتقد عكس ذلك . اي ان التدخل يجب ان يكون في مراحل تصعيدية متأخرة تكون فيها الاطراف منهكة وغير قادرة على الاستمرار في الصراع ومنصاعة للجلوس حول طاولة المفاوضات وقابلة لتقديم تنازلات لتقليل الخسائر المحتملة وفي خضم هذا المجال الفكري وامتدادا له طرحت المدرسة الواقعية في حقل تحليل وتسوية التزاعات فكرة (لحظة النضوج). اي التوقيت الذي يكون فيه النزاع على درجة عالية من الجهوزية من حيث الاضرار المتبادلة والناجمة عن استمرارية القتال . لتدخل الطرف الثالث وهذا يتطلب ثلاث مشترطات جوهرية[٢].

([1]) كمال عبد اللطيف: العملية الانتقالية والتحول السياسي في المغرب ، تجربة هيئة الانصاف والمصالحة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ٢٠١٣ ص٢٤.

([2]) خالد محمود ، في اول لقاء بينهما : السيسي يؤكد للثني دعم مصر للشرعية في مواجهة المتطرفين ،(٢٠١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني) وضحا لحظة بين الخبر:٢٤

١- ان تكون كافة الاطراف المتنازعة متورطة ومتضررة ومتلهفة لمخرج مشرف حتى لو استجوب الامر التدخل (المباشر او غير المباشر) لدعم الطرف الاضعف ولتحقيق توازن قوى سواء على الصعيد الميداني او الدبلوماسي وذلك لغرض الحاق اذى متبادل ولتليين المواقف المتصلبة .

٢- ان يكون لكل طرف في النزاع ممثل شرعي وفعال في المفاوضات بمعنى ان اشتراك عناصر نعوزها الفعالية او الشرعية سيخلق اشكالية تعثر العملية التفاوضية بسبب الحاجة المتكررة للتوقف والرجوع الى "هرم السلطة" او من كلفهم بهذه المهمة دون منحهم نعويض كامل في حسم المواقف وهي ما تنعت بعلم التفاوض.

٣- ان يطرح الوسيط صيغة توافقية للحلول الممكنة . وهنا يكمن الفارق بين الوسيط او المسهل او الميسر الذي يقوم بمهمة التواصل وتهيئة المناخ التفاوضي وبناء الثقة ، دون طرح افكار او مقترحات للحلول [١].

٤- رغم توفر الشرط الاول (بوعي او دونه) الا ان المبادرات الوساطية الاجنبية الجارية ، وعلى رأسها وساطة الامم المتحدة تفتقد للعنصرين الاخيرين وهذا يقودنا الى تسليط الضوء على ابرز مفاصلها لتأكيد مدى اهميتها في خصم الحالة الليبية .

منذ ان حلت بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا بثقلها الممثل في عدد من الموظفين والخبراء الدوللين على التراب الليبي (ما يناهز عن ٣٥٠ عنصرا) ، ورغم التنبيهات المتكررة والمتواصلة للخلل المتصل بعناصر توليفه ومهام وادارة "البعثة" الا انها (اي البعثة) لم تول اهتمام بمسائل تعد في غاية الاهمية لعل في مقدمتها عدم التركيز على التفاصيل الدقيقة والحقيقة لتركيبة النسيج المجتمعي الليبي ، وخاصة البعد الاجتماعي- والسياسي مع غض النظر عن الاثار السلبية الهدامة لتراكمات ثقافة الاستبداد المطلق على المخيال والسلوك الاجتماعي الليبي – لا سيما وان ليبيا دولة فتية سكانيا حيث تصل نسبة الشباب ثلثي السكان[٢].

واهمال شبه تام للخبرات الليبية المحلية المستقلة في وضع تصورات مجدية للخروج من المأزق وتسريع وتيرة التحول من اللادولة الى دولة .

([١]) عبد الحسين شعبان ، فقه التسامح في الفكر العربي الاسلامي : الثقافة والدولة ، دار ئاراس ن اربيل ٢٠١١ ، ص١٥٥

([٢]) محمد عبدالحفيظ الشيخ ((اشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد ٢٠١١)) ، دراسات شرق اوسطية (مركز دراسات الشرق الاوسط-عمان) ، العدد ٦٨ ٢٠١٤ ، ص٥٣

هذا لا يعني البتة التشكيك في قدرات الخبراء الاجانب الذين استعانت بهم البعثة في حينها (ولا زالت) اما وفق معايير مهنية او بناء على علاقات نفعية ولكن الواقع يقول ان الخبرة في حالات مماثلة . او التخصص في حقل معرفي معين

لا ترقى للمستوى المراد عند التعامل مع الحالة الليبية ونخص بالذكر في هذا السياق تحديد الممثلين الشرعيين والفاعلين الحقيقيين للاطراف المتنازعة وما تزايد وتير المبادرات الوطنية والمساعي الحثيثة الواعدة التي يبذلها زعماء وحكماء واعيان القبائل والمناطق والمدن ومكونات المجالس الليبية في المرحلة الراهنة ، الا مؤشرا واضحا لمدى اهميتها ، لذا فأن مسألة خصوصيات الحالة الليبية لا يمكن فهمها دون التعويل على المشاركة الفاعلة للعنصر الليبي المحلي المتخصص المأسي والغبن الذي لحق بهم لعدة عقود والمتابع لتطورات الاحداث عن كثب "فأهل مكة ادرى بشعابها"[١].

وفق الادبيات والوقائع هناك ضربان من النزاعات : معلنة ومستترة اي خفية . وهذا ينطلي ايضا على القضايا محل الخلاف لكونها تشكل بنية النزاع . على الوسيط اذن ان ينتبه لهذه الحقيقة قبل الخوض في غمار البحث عن حلول ممكنة . ان الوسيط الدولي لم اهمية لهذا العنصر ، بل اكتفى بالتعامل مع المعلن دون بذل جهود في حلحلة الخفايا عبر اجراءات احترازية تدخل مضمار مقاربة " منع النزاعات "كما ان هذا الوسيط انغمس في تناول كافة القضايا الخلافية المعلنة كحزمة متكاملة وليس وفق ترتيبات تراعي فيها الاوليات من حيث درجة الخطورة والاهمية (كأنتشار الاسلحة مثلا).

ومن الجدير بالذكر الاشارة الى عنصر اخر غاية في الاهمية الا وهو ان الطرف الثالث قد فوت او قفز على فرص ثمينة لتسخير "وساطة القوة" والتي تعول على سياسة " الجزرة والعصا " في مرحلة كانت ساخنة لذلك قبل وقبل تفاقم الضرر ولكن يبدو اننا بدأنا نشهد في هذه المرحلة بعض التلميحات والرسائل التي تعبر عن هذا التوجه وذلك من خلال التلويح بفرض عقوبات دولية حيال من يعرقل المسار السلمي او يؤجج الصراعات لغرض الضغط على الاطراف المتنازعة لكي تتزحزح عن مواقفها المتصلبة ولتقديم التنازلات لتمهيد الطريق للخروج من النفق المضلم[٢].

في مرحلة ما يسمى بالتحرير وقع تحول غير مفاجئ للداري والمتابع للشأن السياسي الليبي وهو المتعلق بنمط التحالفات . لا الاقليمية والدولية فحسب بل المحلية ايضا وهذا له مسوغ وحيد مبني على المصلحة ليس الا وهو امر متوقع وطبيعي في علم السياسة (او ما ينعت بفن الممكن) فعلى الصعيد الاقليمي والدولي وهذا ما يهمنا في هذا الطرح تحول الحلفاء

---

(١) خالد محمود ، مصدر سبق ذكره .

(٢) الصلابي ، العدالة والمصالحة الوطنية: ضرورة دينية وانسانية ، ص٥٣.

ضد الطغيان الى تفرعات تسعى كل منها جاهدة لخلق تحالفات ضيقة مع اطراف وقواعد ليبية محلية ضد اخرى (علنا او سرا) وذلك تحت مبررات وقناعات مختلفة فمنها ما يعمل على الاستثمار بزمام السلطة وفرض سياسة الهيمنة والنفوذ لتحقيق مأربه ، ومنها من يسعى الى تصعيد التوتر او على الاقل الحفاظ على حالة الاستقرار في ليبيا والمنطقة بشكل عام ومنها من يحاول ترسيخ روح الندم والترحم على الماضي المشين ومنها من يرتعب ولا يدخر جهدا في تشويه صورة "الربيع العربي" لكونها شكلت بعبعا للانظمة الشمولية[١].

نتيجة الترابط الوثيق بين الشقين السياسي والامني ودرجة التداخل والاعتمادية بينهما يصعب على الباحث او الممارس للسياسة التوصل الى نتائج موضوعية حين التعرض لكل عنصر بمعزل عن الاخر ولكن مساهمتنا تحاول فرز العناصر اللصيقة بركائز الاستقرار الامني . تأسيسا على ما سبق وقبل الخوض في طرح الافكار المتعلقة بأستشراف المستقبل ينبغي التطرق الى الاسباب التي ادت الى انتكاسة الاوضاع الامنية بشكل مفاجئ ولكن متوقع [٢].

قد يتصور البعض ان تردي الاوضاع الامنية والاستكانة للغة التهديد والسلاح والاقتتال(بدل الحوار) يعزي الى تعاظم الانقسامات بين القوى السياسية والمتمثلة فيما تنعت بالتيار الليبرالي والاسلامي في تقديري ان مسألة الانخراط في دائرة السلطة والنفوذ والتأثير في حركة دواليب الدولة الليبية لا ينحصر في تيار بعينه بل يتحقق في توافر خمس عناصر او ما يطلق عليها خماسية القوة (سواء بشكل مستقل او عبر تحالفات ظرفية مصلحية) والتي تتألف من السلاح والمال والتوجه (مهما كانت ركائزه وغاياته واهدافه) والاعلام والدعم او التبعية للاجنبي.

وفق المعطيات على الارض وخفايا المشهد العام ان هناك قوى خفية اخرى تتكون من جماعات متطرفة وسماسرة حروب وشبكات للجريمة المنظمة متورطين في جرائم ومتضررين من الثورة وعلاوة انصار النظام السابق ، تعمل على استراتيجية الاستقرار وتكريس روح الترحم على الماضي وتسهم في تزايد هشاشة الدولة والانحدار في هذا المنعرج الخطير في هذا الضدد يعد انتشار الاسلحة والمروق (الخروج من شرعية الدولة) هما عاملان مؤججان للازمات والصراعات ، ولكن هذا لا ينفي ان هناك بعض المعطيات التي لا يجب تجاهلها عند تشخيص ومعالجة الحالة لكونها تشكل حزمة من العناصر المحفزة لهذا المنحني والمعيقة لاستتباب الامن والاستقرار ومساعي بناء الدولة والتداول السلمي على السلطة ومن اهمها[٣].

([١]) الصلابي ، مصدر سبق ذكره .

([٢]) علي عبد اللطيف احميدة ،((غياب الحوار الوطني في ليبيا)) ، تحديات وعوائق ليبيا المستقبل ، مارس/ اذار ٢٠١٤

([٣]) عبد الحسين شعبان ، مصدر سبق ذكره.

اولا: اشكالية انتشار الاسلحة والتشكيلات المسلحة بمختلف توجهاتها لم تكن وليدة مرحلة ما بعد التحرير بل كانت من مقتضيات حرب التحرير وبدعم ومؤازرة وتسهيلات خارجية علنية ، ناهيك عن استباحة المخزون الهائل من الاسلحة والذخائر من قبل منظومة الحكم السابقة للاتباع وغيرهم من ضعاف النفوس مع اطلاق سراح المساجين المحكوم عليهم في قضايا جنائية مما افسح المجال امامهم لامتلاك السلاح بحجة الدفاع عن النظام السابق في المرحلة الاولى من التحرير ، وتشكيل مجموعات مسلحة تحت مسمى "ثوار" في المرحلة الثانية (ما بعد التحرير) منتهزين بذلك فرص لتحقيق مكاسب عبر كافة السبل لقطع الطرق امام قيام دولة المؤسسات والقانون وذلك للافلات من العقاب وتفاديا للقبض عليهم وايداعهم في السجون من جديد.

ثانيا: رغم التنبيهات المتكررة والجهود المجتمعية المعنية بالشأن العام ومنها بعض مؤسسات المجتمع المدني الحديثة العهد لم تقم الجهات الرسمية المنتخبة ولا فرق الدعم الامنية والاوربية بالقيام بعمليات احترازية لمنع او تقليل من تصاعد حدة الانقلاب الامني او ما يمكن وصفها بالمعالجة الوقائية غير مقاربة الانذار المبكر ([1]).

ثالثا: لقد ادى فرض اصدار قانون العزل السياسي والاداري وتبنيه كبديل للمصالحة وتطبيق "قانون العدالة الانتقائية" ادى الى انتكاسة حادة في المسار الديمقراطي لخوف بعض الاطراف من وقوعهم تحت طائلة القانون في جرائم ارتكبت اثناء وبعد التحرير كما ان هذا القانون افرز استعدادات مجانية اضافية ، وفسح المجال لسجال خطير في الشارع الليبي وشرخ مجتمعي عميق في مكوناته لانه شمل الوضائف والمناصب وليس السلوكيات وذلك لحجم الشريحة المجتمعية الواسعة التي شملها كما ان انفاذ هذا القانون والتأخر في اجراء مصالحات حقيقية مع تفشي ثقافة التخويف والانتقام نجم عنه تفاقم اعداد النازحين والمهجرين والمعادين[2].

([1]) عبد الحسين شعبان ، مصدر سبق ذكره.

([2]) الانج غانيون ،دفاعا فاضل : تعريب ريتا عبد لافورج (منشورات الجامعة الانطونية، ٢٠١٠) ص١٩

رابعا: لم تكن في ليبيا مؤسسة عسكرية ذات عقيدة ورسالة وطنية ابان نظام الحكم السابق ، بل كان التمويل منصب على كتائب امنية مقربة وذات ولاءات له ولرموزه وليس للوطن ، لقد انعكس هذا الوضع سلبا – في مرحلة ما بعد التحرير على تأسيس جيش قادر على تحمل المسؤولية وهذا ينطلي ايضا على باقي المؤسسات الامنية ، بما فيها قطاع الشرطة الذي كان ولا يزال يعاني من تبعات الاهمال والتهميش والفساد.

المبحث الثالث

التحدي الاجتماعي

المطلب الاول

النزعة الانفصالية

اتسعت دائرة المطالبات بتقسيم ليبيا الى ثلاث فيدراليات هي طرابلس وبرقة وخزان على غرار الارث الدستوري التاريخي الذي انطلق من استقلالها عام ١٩٥١م ابان حكم الملك الراحل بالموزارة مع ذلك شهدت مدن الشرق تأسيس تكتلات فيدرالية في طبرق وابينها وبنغازي بالاضافة الى تكتل فيدرالي امازيني هو الاول من نوعه في الغرب الليبي وخرجت يومي الاثنين والثلاثاء منتصف الاسبوع مظاهرات في المدن السابقة تدعم النظام الاتحادي وتفكيك المركزية ودافع القيادي في تكتل طبرق محمد صالح عن هذا التوجه وقال ان النظام الفيدرالي هو النظام الذي يضمن ليبيا موحدة معبرا عن خشيته من انقسام البلاد الى عدة اجزاء وليس الى فيدراليات تاريخية اذا استمر تهميش المدن وقال صالح للجزيرة نت ان الفيدرالية بمفهومها الاتحادي هي بقاء ليبيا واحدة تحت علم ورئيس وجواز سفر وعملة واحدة متهما الاعلام الموجه بالوقوف وراء تشويه صورة الفيدرالية خلال الفترة السابقة واكد انه اثناء حكم الملك ادريس السنوسي صنفت ليبيا من اوائل الدول النامية اداريا ابان الستينات وبعد حقبة العقيد الراحل معمر القذافي حيث كان الحكم مركزيا صنفت من اكثر رالدول الفاسدة ويؤيد تصريحات صالح عضو تكتل البيضاء خالد عبد الجواد فرج الذي قال ان المواطن العادي اكتشف الحقيقة حيث لم يتغير شيء بعد الثورة مشيرا الى وجود اياد سوداء لا تزال تلعب بمصير الدولة الجديدة وقال في تصريح للجزيرة نت انه لا حل الا بالفيدرالية داعيا الليبيين الى مجابهة الحقيقة والاعتراف بوجود مشاكل ديموغرافية بين سكان الفشرق والغرب والجنوب وقال الناشط السياسي محمد بونصير وهو فيدرالي بأن الحراك الاخير تطور طبيعهي مؤكدا ان الفيدرالية هي النظام الوحيد الذي يكفل الوحدة الوطنية والعدالة بين الاطراف[١].

([١]) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية "اصبحت رسميا " دولة ليبيا – فرنسا ، تاريخ النشر ٨ يناير ٢٠١٣ – تاريخ الوصول ٢٠ ديسمبر ٢٠١٤ .

وفق تعبير في اشلرة الى قرب انتهاء مهلة الفيدراليين للدولة ظهر الخميس بارجاع مقرات النفط والخطوط الجوية الى مقرها الرئيسي في بنغازي قبل نقلها الى طرابلس ابان السبعينيات من القرن الماضي وعزا ابراهيم بو شريعة مؤسس مؤتمر فزان الذي انعقد في ١٧ كانون الاول ٢٠١١ اسباب تنامي النزعة الفيدرالية لاسباب سياسية وادارية واقتصادية مؤكدا انها كانت مرفوضة الى وقت قريب وقال ابو شريعة وهو اكاديمي ايضا للجزيرة نت ان الفيدرالية في الحقيقة لم تكن جديدة على فزان فقد كانت من ضمن الاقاليم قبل الغاء النظام الفيدرالي الى اواخر العهد الملكي وواضح ان مخاطر الفيدرالية التي لا يتقبلها اهالي فزان تكمن في عدم مقدرتهم على حماية فيدراليتهم عسكريا وامنيا كما ليس بمقدورهم حماية المؤسسات الفيدرالية كمصفاة النفط او محطات الطاقة او المنشأت الحيوية. وتحدث الاكاديمي ابو شريعة الليبي عن معضلة اخيرة وهي عدم وجود وطنية حقيقية بين قبائل واهالي الجنوب فهناك البدو والحضر والامازيغ الطوارق والتبو والمستوطنون منذ عقود بلا هوية[١].

وقال ابو شريعة اذا ما انسجم اهل الجنوب وتصالحوا فيما بينهم على قلب رجل واحد فلن يوجد نظام يؤمن لهم حقوقهم كالنظام الفيدرالي مؤكدا في ختام حديثه بأنها ستكون اقوى فيدرالية بشرط قبول الليبيين بالنظام الاتحادي بدستورهم المرتقب[٢].

قال امين عام حزب العدالة والبناء وليد ماضي للجزيرة نت انه من حق الفيدراليين تبني هذا الطرح مشددا على ضرورة الدخول في حوار وطني واسع لمعالجة القضايا الدستورية والتوافق على اجندة مشتركة اكد القيادي بأتحاد ثوار ليبيا ونيس الغسي انه من الطبيعي اتساع دائرة الاقتناع بالفيدرالية وكأنها عصى موسى التي ستنجيهم من ازماتهم وكذلك قال امين عام حزب العدالة للجزيرة نت ان الدعوة وجدت بيئة مناسبة في دولة هشة بسبب ضروف الحرب والثورة وعلى هذا الاساس استبدلت الخطاب التعبوي ضد المركزية من جهته يؤيد الناشط السياسي الليبرالي معيو بقوة النظام الفيدرالي وقال للجزيرة نت انها تحول دون اية مغامرة انقلابية قد يفكر بها بعض العسكر والمتعسكرين الجدد من اشباه الثوار[٣].

---

(١) الجماهيرية العربية الليبية، مصدر سبق ذكره

(٢) مجلس النواب الليبي يعقد اولى جلساته في طبرق –بي بي سي – تاريخ النشر ٤ اغسطس عام ٢٠١٤

(٣) مجلس النواب الليبي يعقد اولى جلساته ، مصدر سبق ذكره.

المطلب الثاني

التوجهات القبلية

منذ قيام الانقلاب العسكري عام ١٩٦٩م لا يفتأ النظام الجماهيري في ليبيا يتكئ على القبيلة ولكنه اتكاء لا يخلو من اضطراب دائم وفوضى معهودة في استخدام المفاهيم واعتماد المقاربات . فبين المغازلة والمهاجمة ، وبين التوضيف والتضييق تظهر تناقضات شتى لهذا النظام هذا ما يلاحظه كل متعمق في الشأن السياسي الليبي الحديث وهذا ما تؤكده ترسانة النصوص والقوانين التي ضلت تحوم حول النص المقدس "الكتاب الاخضر" الذي بادرت الثورة منذ بدايتها في بنغازي الى ازاحته في رمزية تذكر بمشاهدة تحطيم تماثيل في اقطار اخرى وهذا ما تؤكده ايضا قبل ذلك جملة الاجراءات التعبوية لحشد دعم القبائل "القائد" في المناطق التي زارها وتقديم هدايا وتنظيم مهرجانات لالعاب الفروسية ، سخرت لها في سنوات الشدة موارد طائلة مثلما خصصت لها مسلسلات يومية مطولة في وسائل الاعلام وفي مقابل ذلك لم يستنكف النظام السياسي عن استعمال منهج الغقوبة الجماعية تارة بسجن ابناء القبائل غير المنصاعة وتارة اخرى بنفي زعمائها ومعاقبتهم وملاحقة اسرهم او بالدفع بشباب هذه المجموعات الى اتون الحرب مع تشاد في الثمانينات من القرن الماضي وتمايز في خلط الاوراق ، اتجاه النظام تصريحا وتلميحا نحو تبني مرتكزات اخرى للهوية فوق وطنية كالاسلام والعروبة والافريقانية والعالمية وهكذا فأن اللجوء الى القبيلة في الخطاب العقيد معمر القذافي وتحركاته لم تخل من توظيف صارخ وصريح لهذه البنى الاجتماعية في ظل عملية منع صارمة لاي تنظيم مدني اخر وحتى تنظيمه للجان الثورية لا يخلو ايضا من عملية ارتكازاسس الانتماء المناطقي القبلي ، وهذا ما يفسر ظاهرة الولع الشديد بالرجوع الى الارث القبلي .

ان استعمال النظام الليبي للقبائل كان بمثابة الملجأ الذي يمكنه في ضل تحالفاته الخارجية المراهنة على العلاقات الحميمية الداخلية واهمها العلاقات القبلية ، فالقبيلة ضلت الهيكل الاجتماعي الاقدر على احتضان الافراد والتحكم في مساراتهم السياسية في ضل غياب مكونات مدنية اخرى للانتماء كالاحزاب والنقابات والجمعيات وتقضي المتابعة لمسيرة البناء السياسي للدولة الليبية (الجماهيرية) الى تأكيد حضور القبيلة في خطط النظام وسعيه الدائب الى توضيفها وتجنيدها فالنفوذ القبلي لم يختف عن المشهد السياسي منذ بدء عمليات التصعيد والاختيار الشعبي رغم الطابع الغير رسمي للاعلان عن هذه التوجهات وقد ادى ذلك كما هو معلوم الى الاعتراف بالتنظيمات السياسية الاساسية في ليبيا ضلت تتمحور حول امانة المؤتمر الشعبي من جهة واللجنة الشعبية من جهة اخرى . لكن ذلك اردف تنظيمات اهلية ذات طابع قبلي مثل " روابط شبان القبائل" التي تتمركز مقراتها في العاصمة طرابلس وقد تم في عام ١٩٧٧١م تشكيل ما يسمى بالنوادي القبلية ، بهدف محاربة المطالب المنطقية الضيقة التي يتراكمها ، يمكن ان تتحول الى حركات احتجاجية[١]. وكانت هذه النوادي تهدف الى مراقبة حركات الشبان في المناطق القبلية واكتشاف بؤر التوتر الممكنة . وهي نفس الاهداف التي وضعت لتنظيمات "القيادات الشعبية والاجتماعية" المجسدة للنماذج المثالية وهي هياكل قبلية تتمثل وظيفتها في مراقبة المعارضات ومواجهتها في مقابل روابط الشباب تم انشاء تنظيم "الحرس الشعبي" الذي يضم كبار السن من القبائل الذين يتطوعون لحمل السلاح والدفاع عن النظام وما يسمى بمكتسبات الثورة ويمنح المتطوعون للعمل في هذه التنظيمات امتيازات رمزية ومادية رسخت العلاقات الزبونية ولم يكتفي القذافي بهذه السياسات بل انه اردف تلك التنظيمات بنشاط شخصي دؤوب من خلال تنظيم سلسلة من الزيارات الى المناطق والجهات وذلك بالقيام بدراسة مسبقة لكل زيارة وتعرف خصائص الجماعة القبلية وتاريخها وتقصي كل زيارة الى توقيع وثيقة عهد ومبايعة من طرف كل مجموعة قبلية يزورها وهو والهدف الاساسي من الزيارة حشد التأييد والعمل على ضمان عملية ادراج المجموعات القبلية في النظام بشكل جماعي يحول دون امكانية تمرد الافراد[٢] .

---

(١) المنصف وناس ، السلطة والمجتمع والجمعيات في ليبيا ، ط١ ، (تونس: مطبعة الوفاء، تونس ، ٢٠٠٠) ، ص٨١.

(٢) المنصف وناس ، مصدر سبق ذكره

منذ الاستقلال وانقلاب ١٩٦٩م وحتى اندلاع ثورة ١٧فبراير استمر الاستقطاب السياسي للمعطى القبلي عنصرا فاعلا في علاقة الدولة بالمجتمع الليبي فبقدر نهضة المشاعر الوطنية وتوحد المطالب الشعبية في خضم ثورة متأثرة بمحيطها الاقليمي بقدر ما نلمس ملامح هذا المعطى وتدخلاته السياسية . وهو حضور نلمسه ف طرف النظام اكثر مما نلمسه في طرف خصومه وهذا امر طبيعي لان خاصية التوظيف السياسي للبنيات الاجتماعية التقليدية ضلت ملازمة لطبيعة سياسات النظام خلال مرحلة حكمه فالتوظيف الحاليهو استمرار لاشكال التوظيف والاستنهاض الماضية التي كانت ترتبط بمراحل تأزم النظام وظهور المعارضات في هذا السياق تندرج محاولات النظام تحريك المدن والمناطق من خلال استنفاره للرصيد القبلي اخلاقيا وعسكريا وسياسيا وينطوي خطاب الاعلان الرسمي خلال الثورة على دعوة صريحة الى هذا الاتجاه معتمدا على اثارة النعرات واعتبار الثائرين على النظام مجموعات ارهابية متواطئة تهدد استقرار ليبيا كما تندرج في هذا الاتجاه عملية عقد المؤتمرات القبلية [١].

التي كانت تعقد دوريا وتصدر بيانات الموالاة واشارات التأييد ورفض الاصطفاف خلف الثوار تحت سياقات متعددة اهمها رفض التدخل الغربي "الصليبي" .

ولعل في هذا التوجه ما يدفع الى تحليل استراتيجيات الحشد السياسي في دعم الدولة بالاستناد الى البعد الديني الذي يشكل كما هو معروف خطا احمر لدى الشعب الليبي ويحاول النظام من خلاله احراج خصومه وجيرانه كما ينحسب التوضيف السياسي للقبيلة على علاقات النظام السياسي بالخارج وخاصة مع المحيط الافريقي حيث ادت عمليات التجنيد الواسع وحشد مواقف الدهم وتحريك الرصيد العلائقي للنظام القائم على ما يمكن تسميته بـ سوق المواقف السياسية التي اصبحت تتوازى عسكريا مع عمليات حشد المقاتلين المرتزقة[٢].

اما الخطاب قادة المجلس الوطني الانتقالي وفرغم مايبدو فيه من تحاشي ذكر المعطى القبلي فان بعض رود الفعل كانت تقتضي مجابهة الخطاب القبلي الذي استخدمة وسائل الاعلام الرسمية بالحديث احيانا عن بعض الدعم واولاء الذي تقدمه القبائل

---

(١) في رد على المؤتمر الذي عقدته المجالس المحلية لدعم المجلس الوطني الانتقالي خلال يومي ١٠و١١ ايار/ مايو في عام ٢٠١١ في الامارات ثم في قطر ، نظم النظام الليبي يوم ١١ ايار/ مايو في طرابلس ما سماه مؤتمر الوطني لشيوخ قبائل ليبيا ورجح الاعلام الرسمي ان نحو الفي قبيلة شاركت في هذا المؤتمر لدعم القذافي ، متجاوزا معقولية وحقيقة حجم وخارطة القبائل في ليبيا ، وفي ٧ حزيران /يونيو عام ٢٠١١ عقد لقاء في طرابلس ، اقامه الخويلدي الحميدي ، اطلقت عليه تسمية "المؤتمر الوطني للقبائل الليبية"

(٢) اورد التلفزيون الليبي يوم ١١ايار/ مايو ٢٠١١ خبر مفاده ان "الرابطة الشعبية الاجتماعية لقبائل الصحراء الكبرى للمجموعة البرلمانية الافريقية" قد ارسلت برقية تعزية وتضامن الى العقيد القذافي بعد وفاة احد ابنائه وعدد من احفاده في قصف النيتو لطرابلس.

اليبية للثورة لقد تميز هذا الخطاب في هذا المستوى بنوع من الذكاء وبكثير من الموضوعية السياسية مقارنة بالخطاب الرسمي المتهافت بسبب شعبويته المعروفة ومع ذلك فقد اعلن الملس الوطني الانتقالي في بدايات شهر ايار\مايو عام ٢٠١١ عن تلقية دعما من خلال بيان شين قبيلة ليبية مقابل ترويج النظام لفكرة مفادها انه يتلقى الدعم من نحو الفي قبيلة([1])

كما اعلن اعلام المعارضة عن بيانات من بعض المناطق ومنها بيان مساندة قبائل الجعان بالجبل الغزي يوم الاثنين ايار \مايو عام ٢٠١١ ويمكن تفسير نزوع ادة الثورة الى التهمش النبي لقبيلة بطيعة الثورة التي تطرح نظاما ديمقراطي بديلا يعد بانه سيعطي للمؤسسات المنية الاولوية في تشكيل هوية المجتمع الجديد وتبين طبيعة الانتماءات القبلية لاعضاء المجلس الوطني الانتقالي ،وقيادات الثوار ان الثورة تمثل في صفوفها اغلب المجمعات القبلية الليبية ([2]).

اما ما يبدو من المواقف المتفردة التي تعلن عنها بعض وسائل الاعلام احيانا وبطرق يشوبها اليبي وتضعف فيها البراءة الاعلامية فهي تندرج في غابيتها في سياق ردات الفعل على الاحداث الرامية واهم مثال على ذلك اعلان قبلية العبيدات وهي قبيلة ابو بكر يونس " الذي تم اغتياله اثناء الثورة انها ستوى بنفسها التحقيق في حادثة الاغتيال واتخاذ الموقف الملائم ([3])ان من الموافقة التي يجب ان نتبه اليها ان مانيسب من الموقف المئلات فا للافتات والشعارات التي تعرضها اجهزة الاعلام وخاصة الرسمية منها لا تعبر بالضرورة عن مواقف متبلورة بالعفل لقبائل او مجموعات محمددة ان تبنى عليها تحليلات دقيقة .

تقودنا الملاحظة السوسيولوجية للحرك السياسي الى ان حركات الاحتجاج والتمرد على النظام في ليبيا اتخذت منذ نشأتها وخاصة في التسعينات من القرن الماضي شكلا جماعيا مناطقيا كما تلونت بالوان سياسة واطياف قبلية وابعاد دينية هذا امر معروف ومفهوم لان دولة الجماهيرية منعت شمولتها المجتمع الليبي على مدى نحو نصف قرن من وجود اي تنظيمات مدنية ولذلك ظلت العلاقات الحميمية والاروابط الاولية في سياقاتها الجهوية والقرابية والقبلية تتحرك داخل احشاء المجتمع وفي صميم بنياته متحدية صخب الشعارات والمتفاعلة بذكاء مع سياسات متذبذبة ومتلونة داخليا وخارجيا وسرعان ما تحولت هذه العلاقات التي كانت تمثل ملجأ الافراد الذي يحميهم من خيابية المستقبل اقتصاديا وجتماعيا وسياسيا الى تنظيمات

([1])يصبح المشهد كاريككاتوريا حينما يقترن الخبر بصورة للحاضرين بثها التلفزيون الليبي لا يتعدى بعضهم بعض العشرات من الوجوه المحشودة ضمن اللجان الثورية في ٣/٥ ايار عام ٢٠١١

([2]) امين عاشور ، مصدر سبق ذكره

([3])لقد فوجئ العالم خلال الفترة لاخيرة في ليبيا كفاءات عالية ونخبا واعدة وشبابا متأجج المشاعر الوطنية والقومية وهو ما يعد تقديرا لما اتسمت به هذه الفئات (اعلامية وسياسية وجامعية ودينية وعسكرية) من قدرة على التنظيم والحركة والتحليل.من مقال امين عاشور ، مجلة العرب ٥٤، عام ٢٠١١.

اهلية عسكرية مقاومة معلنة اصطفافها الى جانب الثورة الجديدة بعد ان كانت تنتظر فرصة تفجيرها وهي كامنة داخل اجهزة النظام العسكرية والسياسية وخارجها ان تقيم السلطة في النظام الليبي بعد عام ١٩٦٩ اعقد نظام المحاصصة القبيلة التي عطلت امكانية حصول تطور مدني منظم في ليبا (مما اربك الثورة الحالية وعطل شارعها وافقدها فرصة الاستناد الى تنظيمات المجتمع المدني كما هو الشأن لدى جاريتها التونسية والمصرية)فان ذلك لم يمنع استنهاض وملمة الرصيد التاريخي للحركات الاجتماعية واليبية وبقايا تنظيماتها وزعماتها وخاصة ممن نشطو في الخارج مع كل التبعات والتضيقات (١[1]).

ويقدر عدد القبائل الليبية بنحو ١٥٠ قبيلة متفاوتة الاحجام وتنقسم بدورها الى فروع قبلية ةلكن هذا العدد يتضاءل بسبب ارتفاع معدلات التحضر من جهة والتاخل في تسمية المدن والمجموعات القبلية من جهة ثانية وقد الخارطة بعد ثورة الفاتح تحالفات ونقسامات هامة في علاقاتها بالنظام السياسي من جهة وفي علاقاتها ببعضها البعض في مجالات نفوذها من جهة ثانية .

(١[1]) اعلنت قبيلة العبيدات خلال تشييع الجنازة عن ولائها للمجلس الوطني الانتقالي لكنها تعهدت بعد ذلك اثر اجتماع ضم ٩٠ من زعمائها انها ستتولى بنفسها القصاص من مغتالي ابنها عبد الفتاح يونس ، جريدة الحياة ٣٠ تموز ٢٠١١

الخاتمة

كارثة الاوضاع الامنية التي تمر بها لبيا في ظل غياب المؤسة العسكرية الفاعلة المبينة على اسس وطنية تركت الساحة اليبية مرتعا لفوضى جماعات العنف والمليشيات المسلحة المتناصرة على اختلافات مسمياتها بابعادها السياسية والمناطقية وفق حسابات ضيقة الافق ماساهم في تعثر المسار الديمقراطي وجعل الساحة الامنية اكثر انكشافا على تجاذبات اقليمية ودولية تحاول تسجيل وقائع ترجح كفة توجهاتها المصالحية في ضوء الحراك الشعيوي وفق اسس وطنية لتجنيب البلاد ويلات استمرار العنف حيث ان اكبر تهديد في الواقع يتصل بالفشل في عدم اتواصل الى توافقات حول التوجهات والمسائل الرئيسية المتصلة بالانتقال الديمقراطي الذي يبدو مهددا باستمرا الانتهازية السياسية لاطراف اللعبة الداخلية متمثلة بجماعات العتف المتشددة الواقعة تحت تاثير العامل الخارجي احداهم محمددات النجاح يتعلق بالثبة الى الانكشاف الامني والسياسي الناتج من صراع بين قوى ثورية وقوى انقلابية تسعى الى العودة الى السلطة مستفيدة من التدخل الخارجي الكبير لتثبيت اركان قوتها في الساحة الليبية اما الامر الاكثر اهمية فيتعلق بحدود قدرة النظام السياسي في ليبا على بناء بيئة ديمقراطية قلص اللجوء الى العنف ان نجاح ليبا في اتمام عملية ديمقراطية حقيقية بعد ثورة ١٧ فبراير ةالتغلب على حالة الاسقطاب الحالية سيكون فارقا في اعادة تعريف السيناريو الديمقراطي ويعتمد قدر كبير من مستقبل الديمقراطي على مخرجات حالة الاستقطاب والتجاذبات الراهنة بين بعض تيارات الاسلام السياسي والتيارات اعلمانية والتي تمثل اختيارا حقيقيا لمدى قدرة النظام السياسي في ليبا على دمج جماعات العنف في العملية السياسية فضلا عن قابليةهذا التيار للاندماج التعددي اساسا من الحكمة ان يتمسك الجميع بالديمقراطي تحالية للحكم والحوار ونبذ العنف مع احترام حق التعبير والاختلاف قبلا الديمقرطية لن تستطيع بناء" الدولة النموذج " وليبا اليوم تحتاج الى بناء اتفاق وطني عام على من تحكمها وتحديد العامل الخارجي في صياغة مستقبلها بما يجذب ولا ءات المواطنيين من مختلف المناطق والقبائل ويكوس الدولة القانون مع ضرورة ان يترفع الجميع عن المصالح الخاصة ويغلب المصالح الوطنية العليا للبلاد والتكاثف حول خريطة طريق واضحة لانقاذ البلاد من الدمار واليسر نحو مستقبل افضل لشعبها .

المصادر

- القران الكريم

- الكتب

١- احمد علي الاطرش" جدلية العلاقة بين الدولة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا" ، مركز الدراسات المتوسطة والدولية ، مؤسسة كونراد اديناور ، (khorad adenenauer stifung –kas) المانيا.

٢- اعلنت قبيلة العبيدات خلال تشييع الجنازة عن ولائها للمجلس الوطني الانتقالي لكنها تعهدت بعد ذلك اثر اجتماع ضم ٩٠ من زعمائها انها ستتولى بنفسها القصاص من مغتالي ابنها عبد الفتاح يونس ، جريدة الحياة ٣٠ تموز ٢٠١١

٣- الانج غانيون ،دفاعا فاضل : تعريب ريتا عبد لافورج (منشورات الجامعة الانطونية، ٢٠١٠)

٤- اورد التلفزيون الليبي يوم ١١ايار/ مايو ٢٠١١ خبر مفاده ان "الرابطة الشعبية الاجتماعية لقبائل الصحراء الكبرى للمجموعة البرلمانية الافريقية" قد ارسلت برقية تعزية وتضامن الى العقيد القذافي بعد وفاة احد ابنائه وعدد من احفاده في قصف النيتو لطرابلس

٥- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية "اصبحت رسميا " دولة ليبيا – فرنسا ، تاريخ النشر ٨ يناير ٢٠١٣ – تاريخ الوصول ٢٠ ديسمبر ٢٠١٤

٦- خالد حنفي ((خصوصية التيار الاسلامي في ليبيا)) الديمقراطية ، مجلة الاهرام ، العدد ٥٥ (نيسات/٢٠١٤)

٧- خالد حنفي علي " جماعات العنف الليبية و"الترانزيت"" الجهادي ، السياسة الدولية ، العدد:١٩٨،تشرين الاول/اكتوبر ٢٠١٤

٨- خالد محمود ، في اول لقاء بينهما : السيسي يؤكد للثني دعم مصر للشرعية في مواجهة المتطرفين ،(٢٠١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني) وضحا لحظة بين الخبر:٢٤

٩- الصلابي ، العدالة والمصالحة الوطنية: ضرورة دينية وانسانية

١٠- عبد الحسين شعبان ، فقه التسامح في الفكر العربي الاسلامي : الثقافة والدولة ، دار نارس ن اربيل ٢٠١١

١١- علي عبد اللطيف احميدة ،((غياب الحوار الوطني في ليبيا)) ، تحديات وعوائق ليبيا المستقبل ، مارس/ اذار ٢٠١٤

١٢- علي،((جماعات العنف الليبية والترانزيت الجهادي))

١٣- في رد على المؤتمر الذي عقدته المجالس المحلية لدعم المجلس الوطني الانتقالي خلال يومي ١٠و١١ ايار/ مايو في عام ٢٠١١ في الامارات ثم في قطر ، نظم النظام الليبي يوم ١١ ايار/ مايو في طرابلس ما سماه مؤتمر الوطني لشيوخ قبائل ليبيا ورجح الاعلام الرسمي ان نحو الفي قبيلة شاركت في هذا المؤتمر لدعم القذافي ، متجاوزا معقولية وحقيقة حجم وخارطة القبائل في ليبيا ، وفي ٧ حزيران /يونيو عام ٢٠١١ عقد لقاء في طرابلس ، اقامه الخويلدي الحميدي ، اطلقت عليه تسمية "المؤتمر الوطني للقبائل الليبية"

١٤- كمال عبد اللطيف: العملية الانتقالية والتحول السياسي في المغرب ، تجربة هيئة الانصاف والمصالحة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ٢٠١٣

١٥- لقد فوجئ العالم خلال الفترة لاخيرة في ليبيا كفاءات عالية ونخبا واعدة وشبابا متأجج المشاعر الوطنية والقومية وهو ما يعد تقديرا لما اتسمت به هذه الفئات (اعلامية وسياسية وجامعية ودينية وعسكرية) من قدرة على التنظيم والحركة والتحليل.من مقال امين عاشور ، مجلة العرب ٥٤، عام ٢٠١١

١٦- ماجد ((تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر))

١٧- مجلس النواب الليبي يعقد اولى جلساته في طبرق –بي بي سي – تاريخ النشر ٤ اغسطس عام ٢٠١٤

١٨- محمد عبد الحفيظ الشيخ ، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة ١٧ فبراير في ليبيا ، شؤون عربية((الامانة العامة لجامعة الدول العربية– القاهرة)) ، العدد ١٦٠ (شتاء ٢٠١٤)

١٩- محمد عبدالحفيظ الشيخ ((اشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد ٢٠١١)) ، دراسات شرق اوسطية (مركز دراسات الشرق الاوسط–عمان) ، العدد ٦٨ ٢٠١٤

٢٠- المنصف وناس ، السلطة والمجتمع والجمعيات في ليبيا ، ط١ ، (تونس: مطبعة الوفاء، تونس ، ٢٠٠٠)

٢١- يصبح المشهد كاريكاتوريا حينما يقترن الخبر بصورة للحاضرين بثها التلفزيون الليبي لا يتعدى بعضهم بعض العشرات من الوجوه المحشودة ضمن اللجان الثورية في ٣/٥ ايار عام ٢٠١١

– المواقع الالكترونية

١-

٢- تقرير امني صادر عن مجلس الامن بالامم المتحدة بتاريخ ١٩/تشرين الثاني ٢٠١٥ ، http://www.global security.org/security/library/report/20

٣- تقرير امني من اعداد مؤسسة كويليام للابحاث بتاريخ :٧شباط/٢٠١٥ ، http://www.quilliam foundation.org

٤- جريدة كورير ديلا سورير الايطالية بتاريخ: ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ ،http://corriere.it/esteri/16

٥- صحيفة الشرق الاوسط بتاريخ ١ ديسمبر /كانون الثاني ٢٠١٥ العدد ١٧، http://awsat.com

٦- صحيفة واشنطن بوست بتاريخ ٢٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦ ، post http://www.washington .com/world/national security

٧- صحيفة واشنطن بوست بتاريخ ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥ ، post http://www.washington .com/world/national security

٨- علي عبد اللطيف احميدة ، غياب الحوار الوطني في ليبيا : تحديات وعوائق ليبيا المستقبل ، ١٢ مارس ٢٠١٤ ، http://www.libya-al-mostakbal.org/newsclicked/463957

٩- الفرقاء في ليبيا يضعون شروطا تعجيزية للمشاركة في حوار "غداس" ، العرب ٢٠١٤/١٢/٨، http://www.alarab.com/?id=39922>

١٠- القوات الحكومية تصد هجوما لمليشيا "فجر ليبيا" على المنطقة النفطية شرق البلاد ، سويس انفو (١٣ كانون الاول /ديسمبر ٢٠١٤)، http://www.swissinfo.ch/ara/afp/>

١١- للمزيد من التفاصيل حول نشاة الجماعة الليبية المقاتلة ونطورها : ابراهيم منشاوي (الصراع يحتدم: مأزق الجماعات المسلحة في ليبيا) المركز العربي للبحوث والدراسات (٨ كانون الثاني /يناير ٢٠١٥) : http://www.acrseg.org/2390

١٢- موقع محطة فوكس نيوز بتاريخ ٥ ديسمبر/كانون الثاني ٢٠١٥
http://www.foxnews.com/world/2015/12/04/isis-takes،.
١٣- موقع وزارة الدفاع الامريكية بتاريخ ٢٢ يناير /كانون الثاني ٢٠١٦ ،
http://www.defense.gov/news/news.transcripts-article-view/article
644243/dunford -discusses
١٤- موقع وزارة الدفاع الامريكية بتاريخ ٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ ،
http://www.defense.gov/news/news.transcripts
١٥- موقع وزارة الدفاع الامريكية بتاريخ ٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ ، http://www.defense.gov